

محاسبة قتلة المتظاهرين في العراق تلاحق موظفي الدولة وتتحاشي الميليشيات

مخاوف من إغلاق القضية بعد التضحية بعدد من المسؤولين والموظفين



هل يكون كبش فداء

ويصف بعضهم تلك الإجراءات بالسطحية والشكلية والظرافية وبأن الغاية من ورائها تحصيل عائد دعائي وإعلامي، وإن تطلب الأمر التضحية ببعض المسؤولين. ويخشى ذوو المحتجين القتلى والمعتقلين والمختطفين والخفيين قسراً، أن تتم التضحية ببعض الموظفين وحتى الوزراء استرضاء للشوارع والاحتجاجات بالمحاسبة وتحقيق العدالة للضحايا. ويرى أكثر العراقيين تشاؤماً بشأن مواجهة الفساد أن تحقيق نتائج ملموسة في ذلك أمر مستحيل نظراً لأن الظاهرة تحارب بأيدي أشخاص هم أصلاً فاسدون ويديرون مؤسسات فاسدة من ضمنها مؤسسة القضاء بحد ذاتها.

ويصف نشطاء سياسيون وقادة رأي إجراءات محاربة الفساد بالانتقائية متحذرين السلطات بأن تجرّأ على محاسبة مسؤول واحد كبير من هؤلاء المتهمين على أوسع نطاق بالفساد على غرار المالكي زعيم حزب الدعوة. ذلك أن غالبية القضايا التي بُتت فيها القضاء تتعلق بمسؤولين من درجات دنيا دون الاقتراب ممن يسبقهم العراقيون حيتان الفساد الكبيرة في إشارة إلى كبار المسؤولين السياسيين وقادة الأحزاب والميليشيات الذين تحوم حولهم الشبهات منذ سنوات طويلة دون أن يجزئ أحد على فتح ملفاتهم. كما أن الكثيرين ممن يحاكمون بينهم الفساد هم مسؤولون سابقون وليسوا حاليين، وجرت العادة أن تمنح للبعض منهم فرصة الفرار خارج البلاد وتحويل الأموال التي نهبوها إلى الخارج، قبل أن تفتش ملفاتهم وتصدر ضدهم الأحكام.

الوزراء العراقي الحالي إلى التهذبة مع الأحزاب والميليشيات المقربة من إيران والتي تتحرك على أكثر من جبهة لإضعافه بعد زيارته للولايات المتحدة، وما صدر عنها من مواقف وتصريحات تجعله أقرب إلى صف واشطن منه إلى صف طهران. وأشار المراقبون إلى أن خطوة الكاظمي هي أقرب إلى طمأنة المحتجين وتحقيق مطالبهم أكثر من كونها إعلان حرب على شخصيات نافذة، خاصة أن محاربة الفساد على رأس مطالب الاحتجاجات العارسة التي يشهدها العراق منذ أكتوبر الماضي.

استثناء الميليشيات وقادتها من التحقيقات يثير الشكوك في أن الهدف منها هو مجزء استرضاء الشارع وتهذنته

وذكرت مصادر عراقية واسعة الاطلاع أن المالكي سبق له أن وزع ثروته بين أقربائه تحسباً كما يمكن أن يحدث في المستقبل. واعتبرت المصادر في تصريح سابق لـ"العرب" أن ضربة الكاظمي لم تخطئ هدفها وإن لم تمض مباشرة في اتجاه المالكي، وأنها وجهت له رسالة مفادها أن وضعه غير آمن تماماً مثلما يعتقد. وكثيراً ما تنتظر شرائح واسعة من العراقيين بعدم اكتراث للإجراءات التي تتخذها سلطات بلادهم في مواجهة ظاهرة الفساد ومحاربة الجريمة المنتشرة على نطاق واسع، وما يرافق تلك الإجراءات من ضجيج إعلامي.

إضافة إلى توقيف ضباط على ذمة التحقيقات وصدور أحكام بحق آخرين. ووزيرا الدفاع والداخلية في حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، هما أرفع مسؤولين يتم استدعاؤهما للتحقيق في أعمال العنف التي رافقت الاحتجاجات.

وفي مايو الماضي، أعلنت حكومة مصطفى الكاظمي عن تشكيل لجان للتحقيق في أعمال العنف التي خلقت 565 قتيلاً بين المتظاهرين وقوات الأمن خلال الاحتجاجات، وفق إحصاء رسمي. وتعهّد الكاظمي مراراً بمحاكمة المتورطين في أعمال العنف، لكن لم تتم إدانة أي متهم حتى الآن، إضافة إلى عودته بالتصدي للفساد وحماية موارد الدولة.

وتم خلال الأيام الماضية فتح أحد ملفات الفساد المورّط فيها عدد من المقربين من رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، حيث قرّر البنك المركزي "حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من ياسر صخيل وشقيقه لقمان صخيل، ومحافظ كربلاء السابق عقيل الطريحي، وزهير الأعرجي النائب بالبرلمان، وحاجم الحسيني الرئيس الأسبق لمجلس النواب. وشملت قائمة الأسماء أيضاً علي القريشي المسؤول بوزارة الخارجية، ووليد رضا المسؤول بمتكبر رئيس الوزراء، وسعيد خضر وعبدالله محمد عبدالله الموظفين الحكوميين.

وتعهّد الكاظمي بإحالة جميع الفاسدين إلى القضاء بغض النظر عن مواقعهم في الدولة، لكن مراقبين عراقيين يستبعدون أن تتوسع هذه الحملة أو تأخذ طابع التصدام مع المالكي في وقت يسعى فيه رئيس

محاسبة الفاسدين والضالعين في جرائم القتل والاختطاف، ذات لا تزال إلى حدّ الآن تدور حول الملف الشائك وتهاب الغوص فيه، كاشفة عن حجم العوائق التي تحول دون تحقيق العدالة وفرض القانون وإجرائه على الجميع، وذلك بسبب اختلاط نفوذ لوبيات الفساد والجريمة بسلطة الأحزاب والميليشيات مشكّلين جداراً سميكا حامياً لكبار الفاسدين والمجرمين.

بغداد - أعلن القضاء العراقي، الخميس، عن استدعاء وزير الداخلية والدفاع السابق للتحقيق في مقتل متظاهرين خلال الاحتجاجات الشعبية المتواصلة منذ شهرين، وذلك في إطار تطوّر في هذه القضية المرحجة للسلطات العراقية، والتي يُنظر إليها كمقياس لمدى جدية الدولة وقدرتها على الحد من ظاهرة الإفلات من المحاسبة والعقاب والتي لطالما مثّلت مظهراً لضعفها وتراجع هيبتها.

وتقول حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إنها جادة في فرض القانون ومحاربة الفساد وإنهاء فوضى السلاح، لكن كثيرين يشككون في قدرتها على ذلك، نظراً لوجود قوى مسلحة تنازع الدولة سلطاتها، وتوجّه سياساتها بعيداً عن المساس بمصالح قادة وزعماء تلك القوى الضالعين في الفساد والمورّطين في جرائم كبيرة من بينها قتل المتظاهرين واعتقال قيادات الحراك الشعبي المتواصل منذ خريف العام الماضي والتكثيف بهم.

وكثيراً ما شكّ نشطاء عراقيون في إمكانية أن تظل المحاسبة على قتل المتظاهرين الميليشيات وقادتها، مرجّحين أن تقتصر فقط على المسؤولين بالدولة وبعض القادة الأمنيين. وقيل أيام أصدرت حكومة الكاظمي إشارة إلى إمكانية وصول عملية المحاسبة إلى دوائر قريبة من شخصيات نافذة، وذلك لدى الإعلان عن قرار البنك المركزي العراقي تجميد أرصدة تسعة مسؤولين سابقين وحاليين وحجز ممتلكاتهم، بينهم صهر رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ياسر صخيل وشقيقه لقمان صخيل، على خلفية عدم تسديد ديون مستحقة للدولة.

وعُد الاقتراب من الدائرة القريبة من المالكي حدثاً بحدّ ذاته، ذلك أن الرجل الذي ترأس الحكومة العراقية طيلة ثماني سنوات بين 2006 و2014 تمكّن عبر زرع أتباعه في مختلف مفاصل الدولة من تكوين حصانة له ضدّ المحاسبة على الرغم من أنه متهم بنشر الفساد على أوسع نطاق وإهدار مئات المليارات من الدولارات من أموال النفط، وإضعاف المؤسسة الأمنية والعسكرية متسبباً بذلك في دخول داعش إلى العراق بكل ما تبع ذلك من كوارث وماس.

وجاء الإعلان عن إخضاع وزير الدفاع والداخلية السابق للتحقيق، في بيان لمجلس القضاء الأعلى، الهيكل الذي يدير شؤون القضاء، أصدره عقب اجتماع رئيس المجلس فائق زيدان، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي، ورئيس جهاز الأمن الوطني عبدالغني الأسدي، ورئيس جهاز مكافحة الإرهاب عبدالوهاب الساعدي.

وذكر البيان أنه جرت في الاجتماع مناقشة الإجراءات القضائية بخصوص حوادث قتل وإصابة المتظاهرين ومنتسبي القوات الأمنية خلال الاحتجاجات. وأوضح أنّ الهيئة التحقيقية القضائية في الرضاة بغداد استدعت كلا من وزير الدفاع نجاح الشمري والداخلية ياسين الياسري في الحكومة السابقة للاستيضاح منهما عن معلومات تتعلق بالتحقيق في تلك القضايا.

وتابع أن الهيئة أصدرت أيضاً عدداً من مذكرات القبض بحق عدد من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية،

كويتيات يراوغن التشدد ويصعدن إلى سدة القضاء

وفي مظهر على وجود عوائق اجتماعية ودينية في الكويت أمام عملية التمكين للمرأة، يظل عدد النساء اللاتي يتمكّن من الوصول إلى مجلس الأمة (البرلمان) محدوداً رغم تمتّعهن بحق الترشح والانتخاب، حيث لا يضمّ المجلس الحالي سوى امرأة واحدة.

وسبق للنائب بالبرلمان الكويتي ماجد المطيري أن علّق على تعيين القاضيات بالقول إنه يتوجب النظر في كافة الاعتبارات الشرعية والقانونية قبل الموافقة على ذلك، بينما قال زميله محمد هابف "لا نطمحوا المرأة فقد خففت عنها الشريعة الكثير من المسؤوليات، فلا ولاية عامة لها، ولا حتى لها على نفسها في النكاح، ولا تسافر إلا بمحرم، وأغيبت من القوامسة والنفقة وكلف الرجل بها، وأسقط عنها الكثير من التكاليف مراعاة لخصوصيتها، ثم يأتي دعاة المساواة ليجعلوها قضية والقبض ثلاثة رجال".

وتم تعيين القاضيات ضمن دفعة تتكون من 54 قاضياً وقاضية، وفق وكالة الأنباء الكويتية. وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة إن تعيين القاضيات والقضاة "يأتي في نطاق السعي لتكويت القضاء" (جعله كويتياً خالصاً).

وأما في الشقّ المؤيد لتعيين نساء كويتيات في سلك القضاء، فقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن "صعود المرأة الكويتية منصة القضاء، استحقاق طال انتظاره، وهي خطوة إلى الأمام في مسيرة نضال المرأة الكويتية الذي امتد لعقود". وأيدّه في ذلك النائب أحمد الفضل قائلاً "الف مبروك لدولة الكويت وللرأة الكويتية صدور قرار يخلو العمل كقاضية، وليس السبب الرئيسي بالتهنئة هو نيل هذه الوظيفة السامية والمقدّرة فقط، إنما السبب الرئيسي هو تحقق المساواة والعدالة دون تمييز على أساس الجنس وفقاً لما نص عليه الدستور".

واعترفت رئيسة الجمعية الثقافية النسائية الاجتماعية لولوة الملا، من جهتها، أن تعيين المرأة في سلك القضاء "هو مطلب رفعتة الجمعية النسائية في الكويت منذ سنوات طويلة". وأضافت متحدثة لوكالة فرانس برس "هذا التعيين أثلج صدورنا ونعتقد أننا نخطو خطوات إلى الأمام في مصاف الدول المتقدمة".

وحصلت المرأة الكويتية على حق التصويت والترشح للانتخابات في مايو 2005. وفي يونيو من العام ذاته عينت الحكومة أول وزيرة في تاريخ البلاد هي معصومة المبارك، وبعد أربعة أعوام، فازت أربع سيدات للمرة الأولى بمقاعد برلمانية.

وترى الملا أنّ النساء في الكويت "لا يزالن يطالبن بالمساواة والعدالة في أمور كثيرة بينها الوصول إلى مناصب صنع القرار، وإقرار حقوق المرأة الكويتية المتزوجة من اجنبي، والسماح لأفراد أسرتهن بالحصول على إقامة دائمة وتمكين أطفالها من الميراث بعد وفاتها".

ويمنع القانون الكويتي أبناء الكويتية من أب اجنبي من أن يرثوا منزل والدتهم بعد وفاتها ويلزّمهم ببيعها بعد عام من رحيلها.

الكويت - أدّت ثمان نساء كويتيات الخميس، اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء ليصبحن بذلك أول قاضيات في تاريخ الكويت التي تعتبر متاخرة في تمكين المرأة من ممارسة هذه الوظيفة قياساً بالعديد من البلدان العربية والإسلامية.

ولم يخل وصول هؤلاء النسوة إلى مناصبهن الجديدة من طابع استثنائي حيث تطلب الأمر سنوات من الجدل حول إمكانية تولي النساء لخطّة قاضية، كما تطلب مغالبة عوائق اجتماعية وعقائدية طرحتها على وجه الخصوص جهات دينية معروفة بانغلاقها، ولا تزال لها سطوتها على المجتمع بل مشاركتها في السلطة، من خلال المواقع الحكومية والبرلمان.

وتم تعيين القاضيات ضمن دفعة تتكون من 54 قاضياً وقاضية، وفق وكالة الأنباء الكويتية. وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة إن تعيين القاضيات والقضاة "يأتي في نطاق السعي لتكويت القضاء" (جعله كويتياً خالصاً).



لؤلؤة الملا
نساء الكويت ما زلن يطالبن بالمساواة في أمور كثيرة

وتواجه الكويت نقصاً في كوادر القضاء وما زالت تستعين بقضاة من مصر لسد النقص في عدد القضاة لديها ضمن اتفاقية بين البلدين. واتجهت في العامين الأخيرين إلى الاستعانة بقضاة من تونس أيضاً.

وأشار المطاوعة إلى تبعات المسؤولية التي يتحملها القضاء، والواجبات التي يتعين عليهم الالتزام بها، كما حثهم على السعي لتحقيق العدل ومصالح المتقاضين. وأضاف "تجربة عمل القاضيات تقتضي تقديماً بعد مضي مدة حتى يمكن التوسع فيها"، مشدداً على "دور القاضيات الجديبات في إنجاح التجربة".

وأخر يونيو الماضي أصدر النائب العام الكويتي ضرار العسوس قراراً بترقية ثمانى وكيلات نيابة إلى منصب قاضيات. واعتمد المجلس الأعلى للقضاء الكويتي القرار في شهر يوليو الماضي. وجاء قبول تعيين المرأة الكويتية في سلك القضاء بعد ستة أعوام من قبول عشرين امرأة في النيابة العامة. وتحاول الكويتيات منذ سنوات طويلة دخول السلك القضائي، فمنذ سنة 2006 تقدمت طالبة حقوق بطلب لتصبح وكيلة نيابة بحجة عدم وجود مانع في القانون يحول دون ذلك. لكن الخطوة جوبهت بحملة شعواء من قبيل جهات منغلقة دينياً واجتماعياً شنت على الطالبة وكذلك على الجهات التي ساندت مطلبها، ما جعل الحكومة تغض الطرف عن الطلب.

وتتولى المرأة في الكويت مناصب حكومية مهمة من بينها منصب وزيرة، لكن بعض العائلات والأوساط المحافظة لا تزال تفرض قيوداً مشددة على تحركات وتصرفات النساء.



نظر إلى الأعلى

فزع من تحرّش داعش بقرى عراقية

وزادت وتيرة هجمات مسلحين يشتهب في أنهم من تنظيم داعش خلال الأشهر القليلة الماضية وبشكل خاص في المنطقة بين محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى المعروفة باسم مثلث الموت.

وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر العسكري على داعش باستعادة كامل أراضيه التي كانت تقدر بنحو ثلث مساحة البلاد. لكن التنظيم لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات خلال فترات متباعدة.

شأن الأحد الماضي هجوماً على بلدة الهيتاويين، أسفر عن مقتل مدني وإصابة اثنين آخرين. وأضاف لوكالة الأناضول أنّ الهجوم جرى باستخدام الأسلحة المتوسطة والخفيفة، موضحاً أن سكان القرية الواقعة شمالي المحافظة والبالغ عددهم أكثر من مئة فرد نزحوا لتاركين منازلهم خوفاً من هجمات جديدة من قبل مسلحي داعش.

وتابع "رغم أن قوات الأمن أقامت حواجز أمنية بحيط القرية وطمانت الأهالي، لكن ذلك لم يمنعه من النزوح".

بغداد - أعاد نزوح سكان بلدة عراقية خوفاً من بطش عناصر تنظيم داعش إلى الأذهان الذكريات الاليمية لسنوات سيطرة التنظيم على مناطق شاسعة بالبلاد، بين سنتي 2014 و2017 متسبباً بموجة نزوح واسعة النطاق رافقتها ماسي كثيرة طالت العوائل المشردة التي وجدت نفسها فجأة فاقدة للماوي وموارد الرزق وعرضة لعوامل الطبيعة القاسية من حرّ شديد أو برد قارس.

وقال جعفر الوائلي النقيب بشرطة محافظة ديالى بشمال شرق العاصمة العراقية بغداد، الخميس، إن داعش